دمشق حضرت هاتفياً.. والأوروبيون أبرز الغائبين

اجتماع بـ «المؤثرين» في الأزمة السورية في لوزان لإحياء وقف إطلاق النار

جون كيري قبيل اجتماع لوزان حول سورية (رويترز)

| وكالات

استضافت مدينة لوزان السويسرية أمس اجتماعاً مهماً لوزراء خارجية أميركا جون كيري وروسيا سيرغي لافروف ضم إلى جانبهم مجموعة من وزراء خارجية الدول الإقليمية، بهدف إحياء وقف إطلاق النار في سورية وفصل ما يسمى بـ«المعارضة المعتدلة» عن جبهة فتح الشام (النصرة سابقاً) المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية وأفكار تركية ومبادرة المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا المتعلقة بخروج مقاتلي «النصرة» من أحياء حلب الشرقية.

وإضافة لحضور موسكو وواشنطن وغياب غربي أبرزه باريس ولندن حضر اجتماع لوزان وزراء خارجية إيران محمد جواد ظريف وتركيا مولود جاويش أوغلو والسعودية عادل الجبير وقطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني والأردن ناصر جوده والعراق إبراهيم الجعفري والمبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا إلى الاجتماع الذي كان لافروف أعلن عنه يوم الأربعاء الماضي.

وكان لافتاً في لوزان الحرص الإيراني على التنسيق مع دمشق، والاقتراح التركي الذي وإن جدد الدعوة إلى وقف إطلاق النار في سورية إلا أنه جدد مطالبة أنقرة بـ«منطقة آمنة». ولم يرشح أي معلومات عن الاجتماع حتى ساعة إعداد هذه المادة.

وسبق الاجتماع مجموعة من اللقاءات الثنائية والمتعددة كان أبرزها لقاء لافروف وكيري وهو الأول من نوعه منذ انهيار الاتفاق الروسي الأميركي حول سورية في الثالث من الشهر الجاري.

وبعدما تحادث الوزيران لمدة ٤٠ دقيقة، أكد كيري أن المشاركين فيه «يعملون بشكل دؤوب على معالجة الوضع في حلب» قبل أن ينضم ولافروف إلى بقية نظرائهم في الاجتماع «لتبادل الأفكار حول سبل إنهاء النزاع» وفق وكالة «أ. ف. ب»، التي نقلت عن مسؤول بارز يرافق كيري أن الهدف هو «عقد لقاء بين الأطراف الضالعين في النزاع السوري لبحث أفكار جديدة لإنهاء النزاع الدامي».

وأضاف المسؤول الذي طلب عدم كشف هويته: إن الولايات المتحدة لم تعد تريد بحث القضية السورية في لقاءات على حدة مع موسكو، بل ترغب في حضور دول المنطقة «الأكثر تأثيراً على الوقائع على الأرض، إلا أنه استطرد «ولكن تغير الصيغة لا يعني أن الأهداف الأساسية تغيرت».

وأوضح أن هذه الأهداف هي خفض العنف بشكل كبير وتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحاصرين ثم إجراء حوار سياسي بين الحكومة والمعارضة، وذلك بعد يوم من قول المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية مارك تونر للصحفيين في واشنطن: «أعرف أنني لا أتوقع أي انفراجة، أقول فقط إننا نعمل لجعل هذا الجهد متعدد الأطراف بشأن سورية يعمل بشكل طبيعي».

وكان لافروف أكد أول من أمس أن موسكو لن تقدم أي مبادرات جديدة خلال الاجتماع لافتاً إلى أن شروط وقف الأعمال القتالية في سورية وتسوية الأزمة هناك صيغت من خلال قرارات مجلس الأمن ويجب تنفيذها والعمل من أجل ذلك، وكذلك قال نائبه ميخائيل بوغدانوف أول من أمس: إن الأطراف المشاركة في مباحثات لوزان ستناقش إعادة إطلاق الهدنة في سورية.

من جهتها لم تكن دمشق غائبة عن الاجتماع رغم غياب أي ممثل لها إذ سبق الاجتماع اتصال نائب وزير الخارجية الإيراني حسين جابر أنصاري بنائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد بحسب تقارير لقنوات تلفزيونية عربية.

وجاء الاتصال بعد لقاء لافروف وظريف الذي يرافقه أنصاري حيث تباحث الوزيران في لقاء كان «قصيراً» حسبما نقل موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني عن أحد المرافقين للافروف وتم خلاله بحث «أحدث المستجدات على الساحة السورية وجدول أعمال الاجتماع الدولي حول سورية».

وإضافة إلى اللقاءين السابقين عقد الجبير وجاويش أوغلو وعبد الرحمن آل ثاني اجتماعاً ثلاثياً، جرى خلاله بحث الموضوعات المطروحة على جدول أعمال اجتماع لوزان حسبما نقلت وكالة «رويترز»، على حين ذكرت التقارير الإعلامية أن كيري انضم للاجتماع في وقت لاحق، بموازاة لقاء آخر جمع لافروف بدي ميستورا.

ومن المقرر أن يبحث الاجتماع خطة تركية لوقف إطلاق النار في سورية تتضمن وفق ما نقلت مواقع معارضة عن صحيفة «أكشام» التركية «٦ مراحل لحل المسألة السورية».

وبينت الصحيفة أن المراحل الست تشمل إلى جانب وقف إطلاق النار «بين كافة الأطراف المتنازعة»، البدء بعملية إيصال مساعدات إنسانية بشكل عاجل ونشر مستشفيات ميدانية في عدة مناطق سورية، وتعاون عسكري بين قوات «التحالف» الدولي الذي تقوده واشنطن وروسيا بهدف محاربة تنظيم «داعش» وجبهة «فتح الشام» (النصرة سابقاً)، و«إنشاء منطقة آمنة في سورية من أجل تجنب موجة جديدة من اللاجئين»، ووضع خريطة طريق مشتركة حول التسوية في سورية «بين النظام السوري والمعارضة»، إلى جانب التعهد بالحفاظ على وحدة أراضي سورية وتقليل كل الأخطار التي قد تؤدي إلى الإضرار بوحدة سورية ونشوب نزاعات على أساس عرقي وطائفي.

مصادر إعلامية أخرى ذكرت أن اجتماع لوزان سيدرس أيضاً خطة اقترحها مؤخراً دي ميستورا، وتهدف إلى تأمين خروج آمن لمقاتلي تنظيم فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً الفرع السوري لتنظيم القاعدة).

وبينما لم تدع الدول الغربية ولاسيما فرنسا وبريطانيا اللتين تبنتا مؤخراً موقفاً متشدداً حيال موسكو محملين إياها مسؤولية «جرائم حرب» في الأحياء الشرقية في حلب، حاولت باريس التشويش على الاجتماع فاعتبر مصدر دبلوماسي فرنسي أن «الشيطان يكمن في تفاصيل هذه الخطة». وأضاف: «سيتم إجلاء من؟ هل هم مقاتلو النصرة فقط أم سيكون الأمر نوعاً من الإجلاء القسري لكل سكان شرق حلب؟».

أما موسكو فمهدت للاجتماع بإبداء الاستعداد لضمان «انسحاب آمن» للمسلحين من الأحياء الشرقية، حيث أعلن الجيش الروسي الخميس الماضي استعداده لضمان «انسحاب آمن» للمسلحين المعارضين من الأحياء الشرقية مع أسلحتهم.

في المقابل انتقد معارضون عدم دعوة المعارضة إلى محادثات لوزان، محملين الروس والأميركيين مسؤولية تدهور الوضع في سورية.

وقال نائب رئيس «الائتلاف» المعارض عبد الأحد اسطيفو لوكالة «فرانس برس»: إن «تغييب السوريين عن الاجتماعات التحضيرية هو إحدى الإشكاليات التي تتسبب بزيادة التعقيد وخلط الأوراق»، معتبراً أن «القاسم المشترك بين الاجتماعات جميعها التي عقدت منذ بيان جنيف ٢٠١٢ حتى اليوم، هو تغييب السوريين والاحتكار الأميركي الروسي». وأضاف: «هذه المحادثات لن تؤدي سوى إلى تضييع الوقت والمماطلة وسفك المزيد من الدم السوري».

لوزان.. مسارات متناقضة

مازن بلال

لا يوجد في لوزان الكثير من الشروط السياسية، فدول الشرق الأوسط ستكون حاضرة بغض النظر عن عمق دورها في الأزمة السورية، وبالتأكيد فلن يكون هناك حلول جديدة بقدر ما ستسعى كل من موسكو وواشنطن لتأكيد تصوراتهما للحل، فالوضع السوري يشكل اليوم استنزافاً دبلوماسياً غير قادر على خلق أي اختراق سياسي، وميزان القوى، رغم انحسار جزئي للمجموعات المسلحة، لا يوحي بتبدلات كبرى لإنهاء الأزمة، فالحرب التي تظهر بحدود جغرافية مفتوحة تتطلب إغلاقاً على مستوى دول المنطقة كافة، وهو إجراء يفرض تنسيقاً مازال مفقوداً نتيجة الاشتباك الحاد الروسي– الأميركي.

اجتماع لوزان جاء بطلب أميركي في مرحلة سياسية حرجة للإدارة الأميركية، فهي تحاول تحصين المكاسب الانتخابية للمرشحة هيلاري كلينتون على حساب منافسها دونالد ترامب، فالمغامرات غير المحسوبة يمكن أن تبدل الكثير، وواشنطن مهتمة بالحفاظ على التوازن قدر الإمكان والتحرك بخطوات تملك أثراً إعلامياً أكثر منه سياسياً، في حين تبدو «طبول الحرب» جزءاً من السيناريو الأميركي الذي يوحي بالقوة ويسير باتجاهين:

الأول هو التلويح بعمل عسكري ضد سورية، ورسم سيناريوهات لهذا الأمر توضع ضمن حزمة خيارات عسكرية – سياسية، وبغض النظر عن إمكانية استخدام القوة فإنها تريد في النهاية تثبيت واقع العداء مع دمشق مهما كان الظرف الدولي.

العمل العسكري ضد سورية لواشنطن هو رفض للمعادلة السياسية القديمة، فهو قطع دبلوماسي كامل لأي إمكانية تسوية قادمة مع النموذج السوري القديم، ويحمل في بعده العام إستراتيجية فرض الأمر الواقع ببقاء قوى مسلحة تضغط باتجاه الحكومة، وهذا الأمر هو ما يعطل عملية الفصل بين المعارضة المعتدلة حسب وصف واشنطن والفصائل المسلحة، في المقابل تطور روسيا من وجودها في سورية لمواجهة هذا الخيار الأميركي، وتتحول جغرافية شرقي المتوسط إلى جملة من الخطوط الحمراء داخل النظام الدولي.

الثاني حصر داعش في سورية من خلال العمل على تحرير الموصل والسماح لعناصر داعش بالنفاذ نحو الرقة ودير الزور، وهذا يعني تطوير الصراع في سورية وإكساب الرئيس الأميركي القادم ورقتين أساسيتين؛ فهو من يستند إلى نجاح إدارة أوباما في استرجاع الموصل، واستخدام وجودها القوي في الرقة كورقة تفاوضية في مواجهة روسيا.

بالتأكيد فإن اجتماعات لوزان لن تتحرك بعيداً عن السياق العسكري، لأنها في النهاية تحاول دعم خيارات المرشح الديمقراطي، وهي تلعب في الوقت الضائع من عمر الإدارة الأميركية من دون قلق من تغير المعادلات مادامت التعبئة الإنسانية ضد روسيا قائمة على طول القارة الأوروبية، إضافة إلى وجود سياق عسكري متكامل بدءاً من الدرع الصاروخية وانتهاء بحزمة السيناريوهات العسكرية ضد سورية، فواشنطن ربما تستعجل اختبار ظهور محور دولي جديد يضم روسيا والصين، وهي في الوقت نفسه تراهن على نجاحات اقتصادية بالدرجة الأولى لجعل هذا المحور من دون المنافسة القائمة على الساحة الدولية، فهي لم تعد تمانع الشراكة الروسية لكنها تريدها شراكة بحدود لا تتيح لموسكو وبكين إنشاء منافسة على المستوى الدولي معها، والاختبار في سورية جزء من الحدود التي يبدو أن الولايات المتحدة متمسكة فيها.

أوباما يفرمل صقور إدارته: إلى «الحل الدبلوماسي متعدد الأطراف لحل الأزمة في سورية»

| الوطن

فرمل الرئيس الأميركي باراك أوباما صقور إدارته الذين كانوا يروجو لخطط ضرب الجيش العربي السوري، موجهاً تعليماته إلى الإدارة الأميركية باتباع «الحل الدبلوماسي المتعدد الأطراف» لحل الأزمة في سورية.

وسبق لوزارة الخارجية الأميركية، أن أكدت أن الإدارة تدرس خيارات سياسية وعسكرية وأخرى في سورية، عقب تعليق واشنطن التعاون الثنائي مع موسكو حول وقف إطلاق النار، ما يعني نهاية اتفاق وزيري الخارجية الأميركي جون كيري والروسي سيرغي لافروف على تأسيس تعاون مشترك لمواجهة داعش وجبهة «فتح الشام» في سورية.

وسرب مسؤولون أميركيون بعض هذه الخيارات كـ«تنفيذ عمل عسكري مباشر ضد الجيش السوري» عبر ضربات جوية تستهدف قواعده عسكرية ومخازن أسلحته ومنصات رادار، إضافة إلى «السماح لحلفاء واشنطن بتزويد بعض فصائل المعارضة بأسلحة متطورة، باستثناء الصواريخ المحمولة على الكتف المضادة للطائرات».

لكن البيان المقتضب الذي صدر عن البيت الأبيض بعد اجتماع أوباما بفريقه للأمن القومي لم يتطرق إلى الخيارات العسكرية. وتناول الاجتماع مكافحة تنظيم داعش، وكيفية تخفيف آلام الشعب السوري.

وحسب البيان فقد اطلع الرئيس الأميركي من فريقه الأمني «على المباحثات الجارية مع الحلفاء والشركاء حول العنف، وهجمات النظام السوري الظالمة على شعبه».

وأقر أوباما وقف المحادثات الثنائية مع روسيا بشأن التوصل لوقف لإطلاق النار في سورية، والذي سبق أن أعلنته وزارة الخارجية الأميركية مؤخراً.

وبهذا أرضى أوباما وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» ووكالة الاستخبارات المركزية «سي. آي.إيه»، اللتين تتبنيان نهجاً أكثر تشدداً حيال إمكانية التعاون مع روسيا في سورية.

لكن أوباما وإن ماشى مواقف «البنتاغون» و«سي.آي.إيه» حيال التعاون مع روسيا إلا أنه لم ينجر وراء المطالبين بتوجيه ضربات للجيش العربي السوري. وفي رفض مبطن للخيارات العسكرية، حث أوباما فريقه الأمني على مواصلة المشاورات المتعددة الأطراف مع الدول المؤثرة لتشجيع جميع الفرقاء على خفض دائم ومستمر للعنف في سورية، وإيجاد حل سياسي لـ«الحرب الأهلية».

وقبل أيام رأى كبار المسؤولين الأميركيين أن على الولايات المتحدة التحرك بقوة أكبر في سورية وإلا فإنها تخاطر بأن تفقد ما تبقى لها من نفوذ لدى المعارضة المعتدلة ولدى حلفائها من العرب والأكراد والأتراك في القتال ضد تنظيم داعش.

ولم تلق هذه التحذيرات أدنى قبول لدى الرئيس الأميركي، حيث حدد أوباما حسب بيان البيت الأبيض، أولوية إدارته القصوى في منع الهجمات على الولايات المتحدة، وتركيز الجهود على مواجهة التهديدات الإرهابية من تنظيمي داعش والقاعدة.

وهذا يعني أن الرئيس الأميركي لا يعتقد أن روسيا أو النظام في سورية يشكلان خطراً على أميركا.

في المقابل، أوضح البيت الأبيض أن التعاون مع موسكو يشمل تنفيذاً للاتفاق النووي الإيراني واستقصاء الفضاء، مشيراً إلى وجود مجالات تختلف حيالها مواقف البلدين «بشكل قاطع». ومن بينها، أوكرانيا ودعم روسيا الرئيس بشار الأسد، إضافة إلى الأمن المعلوماتي.

مشروع قرار أميركي بشأن «الكيميائي السوري»..!

| وكالات

أعدت الولايات المتحدة مشروع قرار يلزم سورية بإتلاف ما لديها من مادة الكلورين التي تستخدم في صناعة المنظفات والمواد الكيميائية السامة الصناعية الأخرى، في محاولة جديدة لزيادة الضغط على دمشق.

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن مجلة «فورين بوليسي» الأميركية أن الوثيقة ستصدر بالتزامن مع نشر التقرير النهائي للآلية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول التحقيق في الهجمات الكيميائية في سورية نهاية الشهر الجاري.

وتزعم واشنطن أن السلطات السورية تستخدم المواد الكيميائية الصناعية لإنتاج السلاح الكيميائي. وتحت الحظر وفقاً للوثيقة الأميركية يجب أن تقع كذلك على ما سمته «البراميل المتفجرة».

وبعد صدور القرار سيتوجب على الحكومة السورية وخلال ٣٠ يوماً أن تعلن عن كميات المواد الكيميائية و«البراميل المتفجرة» الموجودة لديها وأماكن تخزينها.

ووفقاً للمجلة، يشجب مشروع القرار بشدة «استخدام السلاح الكيميائي من قبل دمشق وتنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، وتمنح الوثيقة المفتشين الدوليين إمكانيات واسعة في مجال الوصول إلى المواقع، حيث يحتمل وجود مواد كيميائية بما في ذلك القواعد الجوية السورية».

ويعلق القرار أيضاً حق سورية في التصويت في المنظمة ويبعد الموظفين السوريين عن المناصب القيادية في هذه المنظمة الدولية، ويحظر على المواطنين السوريين العمل بمقرها في لاهاي.

وعملياً سيخفض القرار صفة سورية في المنظمة إلى مستوى مراقب.

وتقول المجلة: إن «واشنطن ترغب بتمرير القرار عبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأنها تخشى الاصطدام بالفيتو الروسي في الأمم المتحدة».

وتتخذ قرارات المجلس التنفيذي للمنظمة عادة على أساس الإجماع، ولكن وبسبب الموقف الروسي تعتزم الولايات المتحدة وحلفاؤها تمرير القرار عبر التصويت العام في المنظمة وهو ما يعني ضرورة موافقة ثلثي الأعضاء أو ٢٨ دولة من أصل ٤١ دولة عضو في المنظمة، ويبقى مجهولاً حتى الآن الموعد الدقيق للتصويت.

وتضيف المجلة: إن الوثيقة نالت حتى الآن دعم وتأييد بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

وكانت دمشق نفذت كامل التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وأكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٣ حزيران ٢٠١٤ أن الحكومة السورية أنهت تسليم كامل السلاح الكيميائي السوري، بموجب اتفاق روسي أميركي.

خلافات بين «فتح الشام» و«صقور الشام» على مقرات بريف إدلب

| الوطن – وكالات

دارت مناوشات، بين ميليشيا «لواء صقور الشام» و«جبهة فتح الشام» (النصرة– المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية) في منطقة حرش مصيبين بريف إدلب الجنوبي، عقب مطالبة الأخيرة استعادة مقرات لتنظيم «جند الأقصى» المسيطر عليها من قبل الأول.

ونقلت وكالة «سمارت» المعارضة، عن ناشطين: أن «صقور الشام»، رفضت تسليمهم المقرات، ما أدى لإطلاق نار في الهواء، دون أضرار تذكر. وأوضح الناطق باسم «صقور الشام» في سلسلة تغريدات على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أن سيطرتهم على تلك المقرات، كانت بداعي استئصال «جند الأقصى»، وأن «فتح الشام» نقضت ذلك الاتفاق.

وأشار إلى أن مقرات «جند الأقصى» باتت لـ«صقور الشام» وتحت سيطرتهم، ولن تسمح لأي فصيل بالاقتراب منها.

وكان «جند الأقصى»، أعلن في بيان، في التاسع من الشهر الجاري، مبايعة «جبهة فتح الشام»، بهدف حقن الدماء، وتجاوز الاقتتال مع «حركة أحرار الشام الإسلامية»، والتوحد لمواجهة قوات الجيش العربي السوري التي استعادت سيطرتها على مناطق تم تحريرها سابقا، بينما رفض قائد «لواء صقور الشام»، بعد يوم قبول مبايعة «جند الأقصى»، لـ«فتح الشام».

غوتيريس: أزمة سورية وشعبها واجب شخصي بالنسبة لي

| وكالات

اعتبر الأمين العام الجديد للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، أن الملف السوري والشعب السوري، واجب شخصي بالنسبة له، مؤكداً أن الأزمة السورية باتت أزمة دولية أثرت على عواصم أوروبية ودول المنطقة.

وقال غوتيريس حسبما نقلت عنه شبكة «CNN» الإخبارية الأميركية: «سورية بالنسبة لي هي واجب شخصي، ما أعنيه هو أن الشعب السوري لطالما كان كريماً جداً، وأتذكر وقت الأزمة العراقية وكيف استقبل السوريون أكثر من مليوني لاجئ عراقي وشاركوهم كل شيء، وكذلك الفلسطينيين وكيف تمتعوا بأفضل المزايا على صعيد المنطقة بأكملها في سورية».

وأضاف الأمين العام الجديد للأمم المتحدة قائلاً: «أعتقد أن هناك واجباً على الأمم المتحدة وعلى الأمين العام يتمثل باحترام قوانين الدول وفيما يتعلق في هذا الملف فمن الضروري القيام بكل شيء وفهم أن هذه الحرب باتت منهكة للجميع وهذه الحرب متصلة بالإرهاب العالمي، فعندما نرى المآسي في باريس وعواصم أخرى بأوروبا والمآسي في الشرق الأوسط حتى على صعيد ما تفعله الذئاب المنفردة من كندا إلى أستراليا، كل هذه الأمور باتت منهكة للأمن العالمي ولوكالات الأمن الدولية».

وأوضح غوتيرس: «سأبدأ عملي كأمين عام للأمم المتحدة من الأول من كانون الثاني المقبل ولحينها سأقوم

أنطونيو غوتيريس

بالتحضير بكثافة للقيام بالأمور الصحيحة، ما نراه اليوم هو امتداد لصراعات قديمة لم تمت، وعلاقات القوة أصبحت غير واضحة وعدم اليقين وصعوبة التوقعات أصبح في كل مكان».

وتابع قائلاً: «أعتقد أن من الضروري أن ندفع العالم كله لتفهم أن هذه حروب لا يفوز فيها أحد والجميع يخسر ولذلك فمن الأفضل للجميع أن يضعوا جانباً المصالح والمبادئ المختلفة وتهيئة الظروف للسلام».

والبرتغالي غوتيريس، ٦٧ عاماً، رشح من أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر الأسبوع الماضي، وفاز بمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، خلفاً لـ«بان كي مون» الكوري الجنوبي الذي تنتهي ولايته نهاية العام الجاري، حيث حصل غوتيريس على ١١ صوتاً من إجمالي ١٥ صوتاً من قبل أعضاء مجلس الأمن الـ١٥، ليبدأ فترة ولاية تستغرق خمسة أعوام مع مطلع العام ٢٠١٧.

ودرس الفيزياء والهندسة الكهربائية، ولكنه تخلى عن أحلامه العلمية من أجل المشاركة في الثورة ضد أنطونيو سالازار الذي حكم البرتغال لمدة أربعين عاماً انتهت عام ١٩٧٤.

بدأ حياته السياسية في عام ١٩٧٤، عندما انضم إلى الحزب الاشتراكي، وأصبح واحداً من قادة الحزب وتقلد بعض المناصب المهمة، وفي عام ١٩٧٥، شغل منصب رئيس مكتب وزير الدولة للصناعة.

شارك غوتيرس في العمل الإنساني، حيث تطوع لخدمة الأحياء الفقيرة في لشبونة وشارك في حل الأزمات الاجتماعية التي صاحبت حكم سالازار من خلال كونه مسؤولاً عن التنظيم بالحزب الاشتراكي ثم زعيماً للحزب ورئيساً للحكومة لمدة سبع سنوات، كما شغل لفترة رئيس الاشتراكية الدولية.

وشغل غوتيريس منصب رئيس وزراء البرتغال في الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٢، وعمل رئيساً لوكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لمدة عشر سنوات في الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٥.

وفي تصريحات صحفية سابقة له انتقد تعامل البلدان الغنية مع أزمة اللاجئين السوريين، قائلاً: «للأسف لا يلاحظ الأغنياء وجود الفقراء إلا بعد أن يدخل الفقراء باحات الأغنياء».

«سو ٣٣» و«ميغ ٢٩» و«التمساح» إلى سورية على ظهر «كوزنيتسوف»

| وكالات

انطلقت حاملة الطائرات الروسية «الأميرال كوزنيتسوف» قاصدة الساحل السوري وعلى متنها مقاتلات «سو» و«ميغ» ومروحيات «التمساح» في رحلة ستقضي فيها هناك ٥ أشهر.

وترافق «كوزنيتسوف» التي تحمل إلى شرق المتوسط مقاتلات «ميغ 29 KR»، و«ميغ 29 KUBR»، ومقاتلات «سو ٣٣» البحرية، إضافة إلى مروحيات «KA 52» الملقبة بـ«التمساح» مجموعة سفن حربية تابعة لأسطول الشمال الروسي.

وذكر أسطول الشمال الروسي، في بيان صادر عنه أمس، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن «كوزنيتسوف» قد انطلقت في تمام الساعة الـ٣ من بعد الظهر بتوقيت موسكو من شمال شرق الأطلسي، وهي تتقدم مجموعة السفن التي تضم طراد «بطرس الأكبر» الصاروخي الذري الثقيل، وسفينتي «سيفيرومورسك» و«الأميرال كولاكوف» الكبيرتين المضادتين للغواصات، إضافة إلى عدد من سفن الإمداد. وأكد أسطول الشمال، أن الهدف من وراء إرسال مجموعة السفن الروسية إلى سورية «ضمان الحضور العسكري البحري الروسي في مناطق حيوية وهامة في مياه العالم، وتأمين الملاحة البحرية وحماية كافة النشاطات الاقتصادية البحرية لروسيا الاتحادية، ومواجهة التحديات الجديدة بما فيها القرصنة البحرية والإرهاب الدولي».

و«الأميرال كوزنيتسوف» قادرة على حمل أكثر من خمسين طائرة، ومزودة بصواريخ مجنحة مضادة للسفن من نوع «غرانيت»، وصواريخ «كلينوك» المضادة للأهداف الجوية، وأنظمة «كاشتان» الصاروخية المدفعية، إضافة إلى منظومات دفاعية متكاملة مضادة للغواصات.

وفي تعليق للفريق أول ليونيد إيفاشوف، على تسيير روسيا قافلة السفن المذكورة هذه، قال: «سوف يتسنى لنا وللمرة الأولى في تاريخ روسيا المعاصر استخدام الطائرات البحرية في القتال الفعلي لا في المناورات. وعلى ما يبدو فإنه سيوكل للمروحيات والطائرات الحربية التي تحملها كوزنيتسوف الإقلاع وتنفيذ مهام معينة، فيما لم يسبق وأن جرى استخدام الطائرات البحرية لتنفيذ مهام فوق اليابسة».

المقاتلة الروسية سو ٣٣ (رويترز)